الأثار الاقتصادية لأزمة الكهرباء على قطاع غزة

إعداد

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

1443ه – 2021م

:ملخص

تعرض هذه الدراسة الأثار الاقتصادية لأزمة انقطاع التيار الكهربائي المستمرة على قطاع غزة منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والكمي بالاعتماد على مصادر البيانات الصادرة من الجهات الرسمية في محاولة لتحليل الاثار الاقتصادية المترتبة على أزمة الطاقة في غزة. وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة إنقطاع التيار الكهربائي قد أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية، وزادت من تكاليفهم التشغيلية بنسبة تتروح ما بين 30% للمشاريع التجارية و50% للمشاريع الصناعية والزراعية كما أكدت العديد من الدراسات، وهذا الارتفاع في التكاليف الناتج عن الاعتماد على مصادر طاقة بديلة عن الكهرباء الغير متوفرة في معظم أوقات العمل، مثل المولدات الكهربائية والطاقة الشمسية، قد أثر على الأرباح التشغيلية للمشاريع الاقتصادية في قطاع غزة، مما أثر على إنتاجية هذه المشاريع وبالتالي التأثير على القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية حيث تذبذبت هذه القيمة منذ عام 2006 ما بين الارتفاع البسيط والانخفاض، وصولا إلى مستويات منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد قطاع غزة. واعتبرت الدراسة في ضوء توقعات البنك الدولي بإستمرار النمو على استهلاك الكهرباء 4.9% سنويا حتى عام 2030، أن الحل الجذري لانهاء الأزمة هو الوصول إلى التوافق الوطني السياشي، وعدم وضع حلول مؤقتة للازمة، لأن الحصول على الطاقة هو حق إنساني مكفول من حقوق الانسان، وذلك من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة في قطاع غزة، وتخفيض تكاليفها، وكذلك محاولة إيجاد حل لكيفية استخراج الغاز الطبيعي المكتشف في قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: التيار الكهربائي، القطاعات الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي، قطاع غزة، أزمة الكهرباء، شركة توليد الطاقة

مقدمة:

رغم تزايد المشكلات في قطاع غزة وتراكمها وشمولها لكافة أنواع المرافق العامة والأنشطة الاقتصادية والإجتماعية، إلا أن أزمة الكهرباء تحتل صدارة هذه الأزمات، نتيجة أثارها الكارثية على مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فبالإضافة إلى الإنقسام السياشي والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2008، هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تفاقم ازمة الكهرباء، منها: محدودية توفر الوقود، ومحدوية كفاءة إدارة الطاقة، وإنخفاض ملائمة وكفاءة البنية التحتية، وتسريب الطاقة بسبب إهتراء الشبكة، ومحدودية الموارد المالية (DNA,2015)، بالإضافة إلى الحروب التي تقودها إسرائيل على القطاع والتي كان أخرها في شهر مايو من العام الحالي. ووفقا للبنك الدولي فإنه ومن المتوقع، في حال عدم إيجاد خيارات لتوفير الطاقة في قطاع غزة، فإن عجز الطاقة سيصل إلى 63% من الطلب في عام 2030. (WORID BANK, 2017). ونتيجة لهذه الأسباب، أصبحت الحياة في غزة خطرة وغير ممكنة، حيث يتعرض سكانها للعديد من المشاكل الصحية والتعليمية، لا وبل أصبحت هذه المشاكل تطال معظم مناحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية.

تستكشف هذه الدراسة الاثار الاقتصادية لأزمة إنقطاع الكهرباء على قطاع غزة، وإلى أي مدى أثر الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي على القطاعات الاقتصادية في القطاع، حيث إن إستمرار إنقطاع التيار الكهربائي إلى أكثر من 12 ساعة متواصلة يوميا، يلحق خسائر كبيرة في مجمل مكونات اقتصاد قطاع غزة، لا سيما وأن الكهرباء تعد اهم اشكال الطاقة التي تدير عجلة الاقتصاد في القطاع الذي يعاني أصلا من نقص مزمن في إمدادات الطاقة. وبالتالي يمكن التعبير عن هذه الإشكالية عبر التساؤل التالي: ماهي الاثار المترتبة على تواصل إنقطاع التيار الكهربائي على الاقتصاد في قطاع غزة؟

تم تنظيم ما تبقى من الدراسة على النحو التالي: القسم الأول: يستعرض الادبيات المتعلقة بأزمة الكهرباء، القسم الثاني: منهجية الدراسة ومصادر البيانات، القسم الثالث: أسباب أزمة الكهرباء في قطاع غزة، القسم الرابع: مصادر الطاقة الكهربائية في قطاع غزة، القسم الخامس: يستعرض الأثار الاقتصادية لأزمة الكهرباء في قطاع غزة، والقسم السادس: خاتمة.

1.1 الدراسات الأدبية لأزمة الكهرباء في قطاع غزة:

هناك العديد من الدراسات الأدبية التي تناولت أزمة إنقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة، حيث تشكل خدمة توصيل التيار الكهربائي وضمان إستمراريته أولوية قصوى لضمان إحترام الحقوق الدنيا من حقوق الإنسان، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث يعاني قطاع غزة من خدمة توصيل التيار الكهربائي نتيجة مشكلات فنية معقدة، وأخرى مرتبطة بممارسات الاحتلال، فمن تقادم شبكات توصيل الكهرباء في بعض المناطق، إلى تعمد قوات الاحتلال قصف المحولات والشبكات وخطوط التغذية في كل عدوان على قطاع غزة، إلى قصف محطة توليد الطاقة وتدمير محولاتها، وتعمد عرقلة أعمال الصيانة للخطوط الرئيسية القادمة من إسرائيل، إلى عرقلة مرور السولار الصناعي لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2011). وفي تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في عام 2017، أشار هذا التقرير إلى أن الطاقة الكهربائية المزودة لقطاع غزة تصل إلى 212 ميغاواط، بالرغم من أن الحاجة الفعلية للقطاع تبلغ 450 ميغاواط، أي يوجد عجز يصل إلى 50% تقريبا (OCHA, 2017). هذا العجز أدى إلى وجود العديد من الأثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على سكان قطاع غزة. وأظهرت دراسة جديدة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر يوليو من العام الحالي، أن حوالي 80% من سكان قطاع غزة يقضون حياتهم في الظلام الدامس، حيث انه لا يتوافر التيار الكهربائي إلا لمدة 10 أو 12 ساعة يوميا في أحسن الحالات(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2021)، ويصبح هذا

الإشكال أشد تهديدا على صحة السكان ورفاهيتهم، كما تسبب الوضع في تعطل أنظمة الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك يهدد تواصل إنقطاع التيار الكهربائي بحدوث كارثة بيئية، في حال توقفت محطات المعالجة الأربع ذات السعة الضئيلة أصلاً مقارنة بكميات المياه العادمة الواردة لها. كما أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى توقف محطات ضخ المياه العادمة. وكذلك تؤثر الانعكاسات الخطيرة لانقطاع التيار الكهربائي على الحق في الحصول على غذاء آمن وكافي، حيث أثر هذا الانقطاع على الثروة الداجنة والحيوانية والسمكية، لما له من أثار ضارة على مراحل التربية والإنتاج والاستهلاك، بما ينعكس بشكل خطير على الأمن الغذائي (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات. 2012). وفي ظل موضوع هذه الدراسة والتي تتحدث عن الأثار الاقتصادية لأزمة انقطاع التيار الكهربائي، توقفت العديد من ورش العمل والمصانع والمؤسسات الاقتصادية في قطاع غزة أعمالها بشكل كلي أو جزئي نتيجة للانقطاع المستمر للكهرباء، كما تتضرر القطاعات الصناعية والزراعية، بما في ذلك إنتاج الأغذية، بسبب نقص الطاقة(gisha, 2011)، بينما أشار تقرير البنك الدولي في العام 2017 أن أصحاب المصانع ومقدمي الخدمات وبسبب عدم كفاية إمدادات الطاقة جعلهم يقلصون عدد الموظفين وعدد أيام العمل (WORD BANK,2017). بينما بلغ متوسط خسائر النشاطات الزراعية المختلفة مثل "القطاع الحيواني و النباتي والثروة السمكية" 40%، حيث انخفض مستوى الإنتاج بسبب التلف والأمراض والافات وتأخر دور الإنتاج وزيادة التكاليف نتيجة استخدام بدائل انتاج الطاقة(مركز الميزان لحقوق الانسان، 2017). تتفق هذه الدراسات فيما قدمته الدراسات السابقة حول تأثير أزمة انقطاع التيار الكهربائي على مناحي الحياة في قطاع غزة خاصة القطاعات الاقتصادية، وستحاول هذه الدراسة التركيز على الأثر الاقتصادي لتواصل إنقطاع التيار الكهربائي.

2.1 المنهجية ومصادر البيانات

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمحاولة فهم المشكلة وتحليلها بالاعتماد على البيانات المتاحة عن طريق البنك الدولي، والذي صدر عنه تقرير بعنوان " تأمين الطاقة من اجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة" عام 2017، والذي يوضح فيه الوضع الحالي والمستقبلي لقطاع الطاقة في فلسطين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والذي يعرض الطلب والعرض على الكهرباء في قطاع غزة منذ خمسة اعوام، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي يستعرض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وعدد العاملين فيها.

3.1 أسباب أزمة الكهرباء في قطاع غزة

يعاني القطاع حاليا من عجز في عرض الطاقة الكهربائية يصل إلى 217 ميجاواط ، حيث أن هناك أسباب فنية وهي تتعلق بأسباب بنيوية مثل تهالك وقدم شبكة التوزيع المحلية، وبالتالي فهي ذات قدرات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد نسبة الفاقد من الكمية المنتجة والمستوردة. أضف إلى ذلك قصور فادح في طاقة الإنتاج، ويعود ذلك إلى قيام سلاح الجو الإسرائيلي بقصف محطة التوليد ودمر محولاتها الكهربائية الستة. حيث مثل هذا الاستهداف بداية أزمة قطاع الطاقة في قطاع غزة ، ونتيجة لذلك أدى إلى إضعاف قدرة انتاج المحطة إلى 80 ميجاواط ، عام 2007 حتى بعد ترميمها وإصلاحها. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2008). أضف إلى ذلك هناك أسباب تجارية كطبيعة الاتفاق التعاقدي بين سلطة الطاقة والشركة صاحبة محطة التوليد، وهي إتفاقية مكلفة للسلطة، حيث تلتزم السلطة بتوفير الوقود اللازم لتشغيل

المحطة، ودفع مبلغ شهري ثابت مقداره 2.5 مليون دولار، مقابل توليد كمية من الكهرباء، والتي كان من المفترض أن تصل إلى 140 ميجاواط، ولكنها لم تصل إليها أبدا منذ نشأتها. ورغم أن المحطة لا تنتج هذه الكمية التي كان من المرتقب أن تنتجها، فان السلطة تستمر في دفع كامل تكاليف التشغيل المذكورة في الاتفاق. (سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة، 2020). وهناك أسباب تمويلية كعدم القدرة على شراء الوقود، نتيجة قصور أليات التحصيل، وهناك الأسباب السياسية كالحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

4.1 مصادر الطاقة الكهربائية في قطاع غزة

الجدول رقم (1) Electricity Supply VS. Demand (average megawatts per day)

2021	2020	2019	2018	2017	YEAR
187	188	185	162	137	Electricity supply
404	430	448	502	541	Electricity demand
217	242	263	340	404	GAP
46%	44%	41%	32%	25%	Supply/ Demand

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

الجدول رقم (2) Availability of electricity (average hours per day)

2021	2020	2019	2018	2017	YEAR
11	11	12	17	17	Power Of
13	13	12	7	7	Power On

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

الشكل رقم (1) Electricity Supply VS. Demand

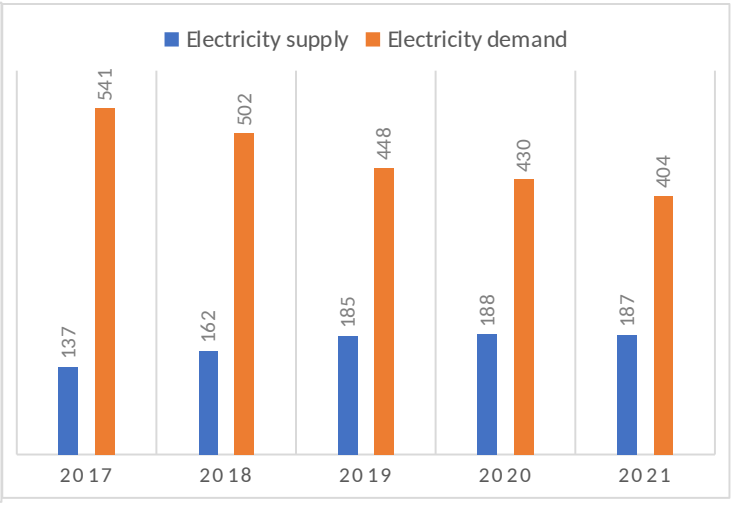

الشكل رقم (2) Availability of electricity

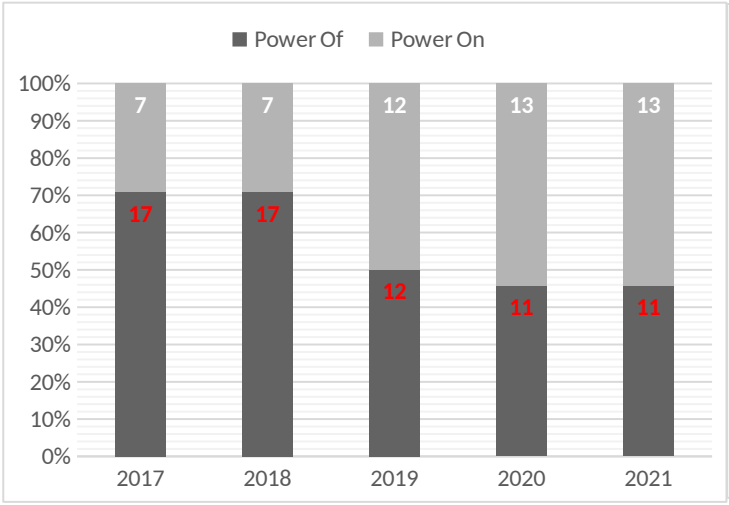

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1) و (2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) و (2)، تطور الطاقة الكهربائية في قطاع غزة خلال الخمس سنوات أخيرة، ونلاحظ أيضا اتساع الفجوة بين الطلب والعرض خلال الفترة الماضية، وكذلك عدد ساعات توصيل التيار الكهربائي في المتوسط، ولكن

مصدر هذه الطاقة خلال الخمس سنوات كان فقط من مصدرين أساسين هما الخطوط الإسرائيلية وشركة توليد الكهرباء في غزة بعد تراجع الدور المصري، كما يبين الشكل أدناه:

الشكل رقم (4) Sources of electrical energy in the Gaza Strip

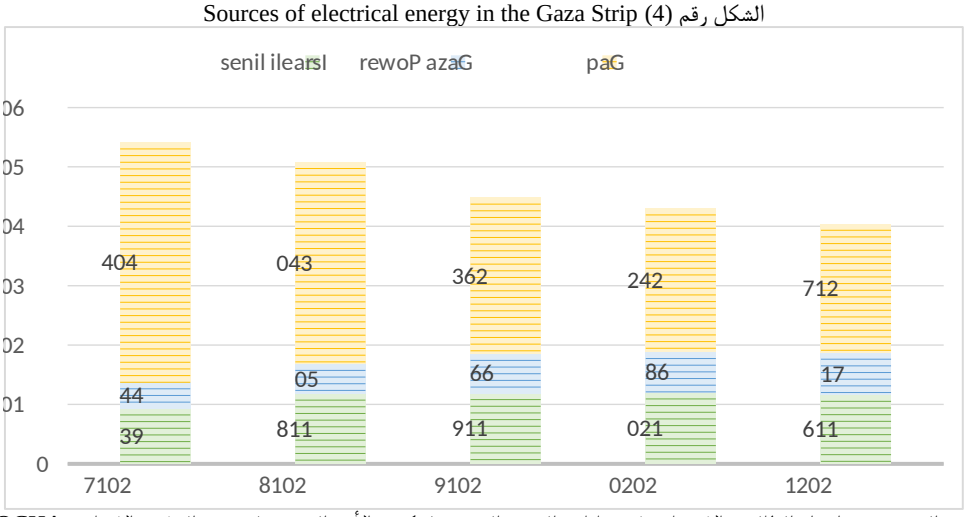

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

يبين الشكل أعلاه مصادر الطاقة الكهربائية في قطاع غزة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث يوجد فقط مصدرين حاليا بشكل رسمي لإمداد الطاقة لقطاع غزة وهما الخطوط الإسرائيلية والتي يلاحظ ارتفاع مساهمتها خلال الفترة الماضية، وشركة الكهرباء في مدينة غزة، والتي تساهم بنسبة 17.5% فقط من إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية في قطاع غزة.

نلاحظ أيضا أن الطلب على الطاقة ينخفض من خلال الرسم البياني أعلاه، وهذا غير منطقي قياسا بالنمو السكاني المتزايد، وتفسير ذلك هو ظهور المولدات الكهربائية بداية العام 2018 تقريبا، حيث ان هذه الموالدات أصبحت مصدر للطاقة الكهربائية الغير رسمية والتي لا يمكن حسابها للكثير من المواطنين. ورغم تكلفتها العالية والتي تصل 0.47$ لكل كيلوواط، مقارنة بسعر توصيل الكهرباء العادية وهو 0.15$ لكل كيلو واط، إلا أن المواطن يلجأ للاشتراك في هذه الموالدات من أجل ضمان توصيل الكهرباء بشكل دائم. حيث انه وفقا للبنك الدولي في تقريره عام 2017 أن 42% من المواطنين يعتمدون على إمدادت الكهرباء من هذه المولدات. (word bank,2017).

5.1 الأثار الاقتصادية لأزمة الكهرباء على قطاع غزة

أصبحت أزمة الكهرباء في قطاع غزة المشكلة الرئيسية المزمنة التي يعاني منها جميع مواطنين قطاع غزة، نظرا لأن الكهرباء لها عواقب وأثار سيئة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة المواطنين.

وفقا لأخر الاحصائيات فإن 75% من إجمالي المعروض من الكهرباء يذهب أساسا لقطاع الأسر والخدمات، و25% يذهب للشركات والمصانع الإنتاجية.(ماس،2013)، ومما لا شك فيه أن أزمة انقطاع التيار الكهربائي تؤثر وبشدة على القطاعات الاقتصادية في غزة.

الجدول رقم (3) value in USD Million Value added in Gaza Strip by economic activity

YEAR	Gross Domestic Product	Agriculture	Manufacturing	Trade	Services
2006	2690.9	162.9	187.7	175.2	449.4

2007	**2393.2**	**168.8**	**120.7**	**178.6**	**443.6**
2008	**2196.7**	**239.5**	**147.8**	**117.2**	**480.9**
2009	**2350.8**	**254.3**	**150.6**	**200.7**	**583.9**
2010	**2586.3**	**269.5**	**275.1**	**308.6**	**642.2**
2011	**2840.5**	**284.7**	**314.9**	**253.1**	**705.8**
2012	**3076.7**	**299**	**341.5**	**434.5**	**706.5**
2013	**3320.5**	**311.7**	**295.5**	**559.9**	**831.6**
2014	**2860.7**	**343.6**	**233.8**	**685.1**	**760**
2015	**2900.1**	**315.2**	**348.7**	**610.2**	**763.3**
2016	**3164.9**	**406**	**367.4**	**625**	**843.5**
2017	**2921.4**	**352.6**	**383.5**	**566.5**	**759.4**
2018	**2818.9**	**366.4**	**274.9**	**587.3**	**772.4**
2019	**2830.2**	**336**	**236.6**	**542**	**739.6**
2020	**2481.4**	**298.6**	**217.5**	**383.6**	**657**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، 2006-2020

5.2 القطاع الصناعي:

حسب أخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2019، بلغت عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة 749 منشاة صناعية (خمسة عاملين فأكثر)، بينما بلغ عدد العاملين في هذا القطاع لنفس العام 11075 عامل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي, 2019) ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ تدهور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، حيث بلغت العام 2020 قيمة 217 مليون دولار تقريبا، بينما بلغت عام 2019 قيمة 236 مليون دولار، وخلال الفترة ما بين 2006 – 2020 وهي منذ بداية أزمة الكهرباء، نلاحظ أن القيمة المضافة لهذا القطاع الإنتاجي متذبذبة ما بين الصعود والانخفاض، ولكن لا نستطيع هنا القول بأن السبب الرئيسي لهذا التذبذب هي أزمة إنقطاع التيار الكهربائي، لكن تبقى مشكلة الكهرباء بغزة سبب رئيسي لإنخفاض إنتاجية المؤسسات الصناعية وذلك للإعتماد الرئيسي لهذا القطاع على الكهرباء بشكل أكبر من غيره من القطاعات نظرا لوجود الالات والمعدات التي بحاجة إلى تيار كهربائي موصول لمدة 24 ساعة مستمرة، وهنا تكمن الأزمة، حيث أنه بعد مرور عقد ونصف على أزمة الكهرباء، قامت العديد من المؤسسات الصناعية بتوفير حلول بديلة لانقطاع الكهرباء، فمثلا العديد من المصانع قامت بالاشتراك بمولدات كهربائية مرتفعة التكلفة لتضمن استمرارية توصيل التيار الكهربائي، ففي الوضع الطبيعي يدفع صاحب المصنع نظير توصيل كيلوواط 0.6 شيكل ، بينما في حالة الاشتراك بالمولد الكهربائي فإنه يدفع تقريبا نظير توصيل التيار الكهربائي 2,5 شيقل لكل كيلوواط، والبعض الأخر من هذه المؤسسات الصناعية إعتمدت على شراء نظام الخلايا الشمسية (نظام الطاقة المتجددة) وهي مكلفة جدا خصوصا للصناعات، حيث تقدر تكلفة تركيب نظام خلايا شمسية لمؤسسة صناعية صغيرة الحجم من حيث عدد العاملين حوالي 15000 دولار تقريبا، وبطبيعة الحال وفي هذه الأوقات الصعبة لا تستطيع هذه المؤسسات توفير مبالغ خمسة عشر ألف دولار بشكل نقدي، فضطر هنا للإقتراض من المؤسسات والبنوك التمويلية لتركيب نظام خلايا الطاقة الشمسية. هذه التكاليف تعتبر بالنسبة للمؤسسات تشغيلية، وبالتالي من شأنها تخفيض الربح التشغيلي للمؤسسات الصناعية، وبالتالي هنا يفكر أصحاب المصانع في كيفية تخفيض هذه التكاليف، ويلجأ إما بتخفيض رواتب العاملين، او تسريح العاملين، مما يعني معدلات بطالة أعلى، وإنخفاض الإنتاجية ومن ثم مستويات منخفضة من الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي

تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وفي مقابلة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2019، لآراء أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر)حول العقبات أمام توسع نشاطهم الإنتاجي، أفاد 80% تقريبا من مدراء الؤسسات الصناعية في قطاع غزة أن السبب الرئيسي لتوسع النشاط الإنتاجي هي أزمة الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود، بينما 68% من مدارء هذه المؤسسات في الضفة الغربية أن السبب هو ارتفاع تكاليف العمالة. يمكن القول إن ارتفاع التكاليف التشغيلية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة البديلة أو المولدات الكهربائية أدت إلى انخفاضات متواصلة في الأرباح التشغيلية لأصحاب المصانع، وبالتالي التأثير على الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي لقطاع غزة.

5.3 القطاع الزراعي:

طبقا للمعلومات الواردة من الإغاثة الزراعية للعام 2020، فان انقطاع التيار الكهربائي علي مستوى قطاع الإنتاج النباتي يؤدي الي توقف ما يقارب 3000 بئر مياه، مما يزيد التكاليف التشغيلية. كما يتسبب نقص المياه في تعرض الأشتال الصغيرة للعطش الشديد بعد الزراعة وموتها بسبب ارتفاع درجات الحرارة مما يتطلب إعادة الزراعة مرة أخرى وتحميل المزارع خسائر مباشرة.

ويتأثر القطاع الحيواني من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، حيث يعاني مربو الدجاج اللاحم من عدم توفر الانارة والتدفئة، كما ان انقطاع الكهرباء 16 ساعة يقلل من تناول الدجاج للأعلاف مما يؤثر على نموها ويضطر المزارع لزيادة مدة التسمين مما يضاعف التكلفة والتعرض للخسارة. (الإغاثة الزراعية الفلسطينية،2020) ويلاحظ من الجدول رقم (3) ان القيمة المضافة للقطاع الزراعي أيضا متذبذبة بين الصعود والانخفاض، منذ بداية الأزمة. ويمكن القول أن القطاع الزراعي يعاني معاناة القطاع الصناعي، وهي التكاليف التي تنتج عن نقص المياه الناتج عن عدم توفر الكهرباء، فيضطر المزارع إما لإنتظار الكهرباء وهذا يضعف الإنتاج، ويقلل من أرباحه، أو شراء مولد كهربائي يعمل على ضخ المياه،مما يزيد من التكاليف التشغيلية للمزارع، مع العلم ان هذا القطاع يشغل حوالي 62652 عاملا بأجر وفقا للعام 2017 (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2017).. كل هذا العوامل وأكثر تؤثر على جودة القطاع الزراعي واستمرارية انتاجيته للتأثير في النمو الاقتصادي بغزة.

5.4 قطاع التجارة والخدمات:

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع التجارة والخدمات في قطاع غزة، تسيطر على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع، لذلك من الممكن القول أن قطاع غزة يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الخدمي، حيث بلغت القيمة المضافة لعام 2020 لقطاعي التجارة والخدمات 1040 مليون دولار من اصل 2481 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، ورغم سيطرة هاذين القطاعين على الناتج المحلي لغزة، إلا ان معاناة هاذين القطاعين لا تقل عن معاناة القطاع الزراعي والصناعي من حيث انقطاع التيار الكهربائي، فمعظم قطاع التجارة والخدمات عبارة عن مشاريع ومحلات تجارية، بالإضافة إلى شركات ومؤسسات مثل البنوك والوزارات، وجميع هذه المشاريع والمؤسسات تعتمد إعتمادا كليا على توصيل التيار الكهربائي بشكل مستمر، لكي تستطيع تقديم خدماتها لإفراد المجتمع دون تأخير.وبالتالي انقطاع التيار يعطل انجاز المهام بشكل سريع، مما يفضي في النهاية إلى تخفيض الإنتاجية وبالتالي انخفاضات متتالية من النمو الاقتصادي، ومزيدا من التعطل ومستوى أجور متدني. وعلى صعيد المحلات التجارية متناهية الصغر والصغيرة، فإن تأثير أزمة الكهرباء

يزيد من التكاليف التشغيلية لهذه المحلات التي هي من الأساس تعاني من قلة البيع نتيجة الوضع الاقتصادي الغير مستقر في القطاع، حيث يقوم التاجر أو صاحب المحل أو الشركة بالاشتراك كما تم التوضيح سابقا بالمولد الكهربائي لضمان استمرارية التيار الكهربائي أو شراء خلايا شمسية، بدلا من استغلال هذه التكاليف وشراء بضاعة بها لزيادة رأس مال مشروعه.

يمكن القول أخيرا أن غالبية القطاعات الاقتصادية تعاني الكثير من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، حيث أصبحت التكلفة التشغيلية لإيجاد بديل للكهرباء مرتفعة على جميع القطاعات الاقتصادية، وهذا يعتبر عبئ مالي يؤثر وبشدة على أرباح جميع المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية المتواجدة في قطاع غزة، وبالتالي التأثير على الإنتاجية ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي وتبعات ذلك من انخفاض مستويات الأجور وتقليص عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية لتخفيف التكاليف التشغيلية لمحاولة تحقيق أرباح بسيطة تجعل من هذا المشروع مستمر في السوق.

6.1 خاتمة

إن الأثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار أزمة إنقطاع التيار الكهربائي منذ أكثر من عقد ونصف على قطاع غزة، عطلت الكثير من القطاعات الاقتصادية، بل ويمكن القول أيضا أن هناك العديد من المشاريع قد أغلقت نتيجة ثقل التكاليف التشغيلية عليها ومن اهم هذه التكاليف هي ثمن السولار المدفوع أو البنزين أو الاشتراك بمولد كهربائي أو أقساط الحصول على تمويل بنكي لشراء نظام طاقة شمسية، بنسبة تتراوح ما بين 30% للمشاريع التجارية و50% للمشاريع الصناعية والزراعية. كل هذه التكاليف أدت إلى توقف العديد من ورش العمل والمصانع والمؤسسات الاقتصادية أعمالها بشكل كلي أو جزئي. وبما أن القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد تعاني من هذه التكاليف والقطاعات الخدمية تعاني كذلك من التكاليف، أضف إلى ذلك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والانقسام السياشي، إذن يعتبر اقتصاد قطاع غزة إقتصاد مشوه ويوجد فيه العديد من الاختلالات الهيكلية نتيجة عدم استقرار القطاعات الاقتصادية وتعرضها للكثير من الأزمات.

إن السناريو المستقبلي والذي أكده البنك الدولي في تقريره عام 2017، حيث يقول إن إمدادات الكهرباء اللازمة لتلبية الطلب الفعلي في قطاع غزة بحلول عام 2030 في حالة السناريو المتفائل ستكون 4182 جيجاواط، بالمقارنة مع الطلب الفعلي لعام 2013 والبالغ 1832 جيجاواط، وتوقع كذلك نمو الطلب على استهلاك الكهرباء 4.9% سنويا، وفي ضوء هذه التوقعات و الاثار الاقتصادية المدمرة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي فإنه من المهم التوافق الوطني والسياشي لحل أزمة انقطاع التيار الكهربائي، لأن الحق في الحصول على الكهرباء هو حق مشروع وانساني قبل كل شيئ لذلك من حق جميع المواطنين والمشاريع التجارية والخدمة والصناعية والزراعية الحصول على التيار الكهربائي بشكل مستمر وغير متقطع، لأن ذلك سينعكس بالتأكيد على الاقتصاد الفلسطيني وبالتحديد في قطاع غزة إيجابيا، حيث ستنخفض التكاليف وتزداد الإنتاجية والإنتاج وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي جيد، كذلك من المهم استغلال مشاريع الطاقة الشمسية ودعمها من قبل الجهات المانحة والدولية لأنها ستكون المستقبل، محاولة الوصول لتفاهمات حول الغاز الطبيعي المكتشف في قطاع غزة من أجل إيجاد ألية مناسبة في كيفية إستخراجه. أية حال وحتى تكون هذه الدراسة منطقية وكما أشار القسم الثالث من هذه الدراسة، إن أسباب أزمة الكهرباء متشعبة وهناك العديد من الأطراف لها دور في استمرار هذه الازمة، لذلك من الواضح وبشكل مؤسف أن جميع الأطراف تحاول خلق حلول مؤقتة ومكلفة لأزمة الكهرباء متجاهلة معاناة جميع المواطنين والقطاعات الاقتصادية.

7.1 المراجع

- مركز الميزان لحقوق الانسان، واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي، ورقة حقائق،2017.
- مركز الميزان لحقوق الانسان، حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة ، ورقة حقائق، 2011.
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، أثر انقطاع التيار الكهربائي على قطاع غزة، 2012.
- مازن العجلة، سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2006-2018)، مركز التخطيط الفلسطيني،2020.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الكهرباء في قطاع غزة، 2017.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أزمة الكهرباء في قطاع غزة: أسباب الأزمة وتداعيتها وسبل معالجتها، 2013.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة تقرير عن الأوضاع، 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2020). رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2019. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2020. المسح الصناعي 2019: نتائج أساسية. رام الله – فلسطين.

- Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza Reconstruction, Ministerial Committee for the Reconstruction of Gaza, August, 2015.
- World Bank, 2017, Securing Energy for Development in West Bank and Gaza, SUMMARY REPORT.
- OCHA, 2021, https://www.ochaopt.org/.
- OCHA, 2015, The humanitarian impact of Gaza's electricity and fuel crisis, Fact sheet.
- The International Committee of the Red Cross (ICRC), The Impact of the Electricity Crisis on The Humanitarian & Living Conditions in the Gaza Strip – Survey Study,Gaza,2020.
- Gisha, Maayan Niezna, 2017, Hand on the Switch: Who's responsible for Gaza's infrastructure crisis?